مجلة الحقوق والحريات

المجلد 10 ، العدد 02
2022 ، ص131-ص134

ضوابط جودة الصياغة التشريعية

Quality controls for legislative drafting

ط.د / جديدي ضياء الدين رمضان [1]

[1] المركز الجامعي سي الحواس بريكة ، الجزائر
eddinedhia03gmail.com

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2022/05/11	2022/06/26	2022/10/10

الملخص:

يعد تحسين مهارات الصياغة القانونية أحد الإجراءات ذات الأولوية لتنفيذ استراتيجيات الإصلاح القانوني و القضائي الذي يعد جوهر نهج الإدارة الرشيدة في تحقيق استراتيجياتها نحو التنمية ، فيجب ان يكتب القائمون علي الصياغة قوانين خالية من الغموض ، تجسد السياسة المتبعة بدقة و تكون سهلة الفهم و التطبيق و التعديل في نهاية المطاف ، و نتيجة للعلاقة التنظيمية بين القانون و الواقع وجب على واضعي الصياغة التأكد من ان التشريع مرتبط بشكل مباشر بالسلوك الذي يسعا إلى تعديله و ان يكون الشيء و الوصف القانوني لشيء متماثلين و الا فإن القانون ينتقل الا بعد أخر منفصل تماما عن الواقع ، وإذا اردنا ان يعكس القانون الواقع ؛ كان لازما ان يعتمد المكلفون بالصياغة على تقنيات تشريعية معينة لعل اهمها تقييم الأثر التنظيمي لهذه التشريعات و المراجعة العملية للمبادئ الدولية و تطوير ملاحظات حول كيفية الصياغة الجيدة و بتالي جعل القانون أكثر كفاءة و فعالية مما ينعكس ايجابا على جودة التشريع.

الكلمات المفتاحية:

الصياغة التشريعية - جودة التشريعات - - السياسات المتبعة – التقنيات التشريعية – الممارسات على ارض الواقع

Abstract:

المؤلف المرسل : جديدي ضياء الدين رمضان

Further developing lawful drafting abilities is one of the need methods for executing legitimate and legal change procedures, which is the substance of the great administration approach in accomplishing its methodologies towards improvement, so the Drafters must write laws that are free of ambiguity, accurately reflect the policy and be easy to understand, apply and ultimately modify . At last, and because of the administrative connection among regulation and reality, the drafters should guarantee that the regulation is straightforwardly connected with the conduct they try to adjust, and that the thing and the lawful portrayal of something are something very similar. We believed the law should reflect reality; It was vital for those accused of drafting to depend on specific official procedures, the most significant of which is the appraisal of the administrative effect of these regulations, the commonsense audit of worldwide standards, and the improvement of perceptions on the best way to great drafting, hence making the law more proficient and compelling, which is thought about decidedly the nature of the regulation.

key words:
Legislative drafting - quality of legislation - policies followed - legislative techniques - practices on the ground.

مقدمة:

يلعب التشريع دورا هاما في نقل معالم و إيديولوجيات الفكر الديني و السياسي و الاقتصادي للدولة إلى قواعد ملزمة تفرض علي المخاطبين بها احترامها و العمل بها ؛ و لذلك كانت التشريعات أداة دافعة لتنفيذ جداول الأعمال الإدارية و السياسية للدولة و الموجهة بشكل خاص نحو النمو الاجتماعي و الاقتصادي ، و نتيجة لهذا الدور المناط لتشريع كان هناك تركيز متزايد علي صياغته صياغة سليمة و ذات جودة في سبيل توفير شروط تحقيق استراتيجيات التنمية و التمكن كذلك من تحقيق العدالة و المساوات ، مما ينعكس إجابا على نهج الإدارة الرشيدة للدولة ، غير انه و في سبيل تحقيق هذه الجودة اتجه معظم المهتمين بعلم الصياغة الي الاهتمام بدراسة النص وفقا لبعد شكلي مكتفين بالحدود الأدبية لهذا النص لاعتقادهم بعدم أهمية دراسة البعد التطبيقي له ، و بتالي كان هناك نوع من الانفصال بين نصوص القانون و الممارسات على ارض الواقع ، فضبط الواقع لا يكون كنتيجة لصياغة النصوص فحسب حتى لو كان الصائغ قد بلغ بها نقطة التوازن العادل بين المصالح المتضاربة ، بل ينتج هذا الضبط علي موافقة النص للواقع و احياء النص في مرحلة تطبيقه الفعلي بالممارسة علي ارض الواقع ، لذلك كان علي القائمين بالصياغة مراعات هذا الجانب عند ضبطهم لهذه الصياغة .

تتجلى اهمية هذه الدراسة فما لصياغة القاعدة القانونية من أثر في الحد من حقوق وحريات الافراد من جهة ، و على تحقيق التنمية الاقتصادي و الاجتماعية من جهة أخرى ، بالإضافة الي ان تحقق جودة الصياغة علي ارض الواقع يعد داعما اساسيا لمبدأ سيادة القانون ، فالقانون السيء هو احد افضل الطرق لتقليل من تلك السيادة .، و من هنا تبرز إشكالية هذا المقال والتي تدور حول :

فما الضوابط التي تحكم جودة الصياغة التشريعية من حيث ملائمتها للواقع؟

اعتمدنا من خلال هذه الدراسة علي المنهجين الوصفي و التحليلي و ذلك في سبيل ضبط القواعد و الأدوات التي تتدخل في مسار إعداد القاعدة القانونية لضمان حسن و جودة الصياغة التشريعية بمنظور ممارستها علي ارض الواقع .

و للإجابة علي الإشكالية سابقة الذكر ارتئينا تقسيم خطة البحث على النحو التالي :

المبحث الأول : الضوابط المتعلقة بصياغة النص التشريعي لغويا

المبحث الثاني :الضوابط المتعلقة بإتصال الصياغة بالواقع

المبحث الأول : الضوابط المتعلقة بصياغة النص التشريعي لغويا

ان جودة النظام القانوني للدولة يتعلق بدرجة كبيرة بجودة صياغة تشريعاتها ، فالصياغة التشريعية الجيدة تعد الاداة الأساسية التي تسمح بتحويل السياسات و الأهداف العامة لدولة الي قواعد قانونية واضحة ميسورة الفهم ، و سهلة التطبيق على ارض الواقع[1] ، فالصياغة لا تعتمد فقط علي الخبرة و الكفاءة بل لها قواعدها التي يمكن شرحها و تعلمها ، فصياغة النصوص التشريعية من الناحية اللغوية ترتبط بمجموعة من الشروط تهدف الي جعلها اكثر شفافية و تتمثل اساسا في :

المطلب الأول : ان تكون الصياغة السياسية مدروسة بدقة

ان الكفاءة في عملية صنع السياسات و اعداد تعليمات الصياغة تلعب دورا اساسيا في نتيجة التشريع ، فإذ كانت هناك سياسة معيبة و تعليمات صياغة سيئة فسوف تتأثر جودة التشريع بشكل سلبي ، فلتحقيق جودة صياغة التشريعات من الضروري ان يكون المسؤول عن الصياغة السياسية و المبررات الكامنة وراء القانون ذو كفاءة و خبرة ؛ فالترجمة الناتجة للسياسات الى هيكل تشريعي لا يمكن ان تحقق الجودة إلا اذا كانت تشمل

تعليمات صياغة لا لبس فيها من صانعي السياسة ، وهذه التعليمات لا تأثر فحسب في جودة الصياغة بل حتى في تقليل من وقتها[2].

لذلك فإن تقدير و فهم واضعي التعليمات للتعليمات هو المرحلة الأولى في تحقيق جودة صياغة التشريعات ، وبناء على ذلك وجب معالجة جودة تعليمات الصياغة السياسية المقدمة الي القائمين علي الصياغة التشريعية من طرف المسؤولين بذلك ، و الذين ينبغي عليهم تقدير دور واضعي الصياغة و تسهيل دورهم من خلال توفير التعليمات المناسبة .

المطلب الثاني : ان تكون الصياغة التشريعية واضحة

---

[1] شيشون عبلة ، خلفة نادية ، **الصياغة التشريعية الجيدة كأداة لتدعيم الحكم الراشد في الجزائر** ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، المجلد 9 ، العدد 1 ، جانفي 2022 ، ص 487

[2] Constantin stefanou , **the influense of drafting instructions on the quality of legislation in grenada ,** institute of advanced , (l.l.m) in advanced legislative studies (IALS), 2012-2014 , p 8 , 9.

يتطلب تحقيق سيادة القانون قدر الامكان ان يعرف الناس مسبقا ما يطلبه القانون منهم و ما يمنحه لهم و انواع السلوك التي يمكن ان يتوقعوها من السلطة المطبقة لهذا القانون ، لذلك من المهم على المسؤول عن الصياغة ان يقوم بإعداد قوانين بسيطة و واضحة قدر الإمكان ، و لا يمكنه ذلك الا من خلال استخدام خاصية الوضوح و الدقة وعدم الغموض كأدوات لتشريع فعال[1] ، غير ان للوضوح في نطاق الصياغة مفهوم غامض ، حيث يمكن فهم الوضوح من منظور لغوي من المقروئية و الإيجاز ، كما يمكن فهمه من زاوية اكثر تحديدا و التي تأكد على دقة البيان ، لذلك وجد جانبين من متطلبات الوضوح :

الفرع الأول : النص الواضح بالمعنى المقروء

وهذا يعني ان هذا النص سهل الفهم بسيط في الشكل ؛ اي خالي من التفاصيل و الصيغ المتخصصة و غالبا ما يكون هذا النص موجزا بحيث يكون سهل القراءة حتى بالنسبة للأشخاص الذين ليس لديهم دراية جيدة بعلوم القانون .

الفرع الثاني :النص الواضح بالمعنى الملموس

هذا المعنى غالبا ما يكون طويلا و أكثر تعقيدا لأنه اكثر دقة و اكثر تفصيلا ، و يكون هذا النص واضحا عندما يجسد بسهولة من قبل القاضي ، بحيث يكون اكثر امانا و يمكن التنبؤ به بشكل كبير ، و يبرر هذا الجانب من الوضوح في الحماية من التعسف و الفصل بين السلطات ، و ذلك من خلال الحد من السلطة التقديرية .

و لذلك ينشأ الوضوح بالتوازن بين هذين الجانبين ، فغموض القوانين يأتي اما من كونها طويلة للغاية او ثرثارة للغاية او على العكس من قصورها المفرط[2] ، الى ان هذا الغموض و بالرغم من انه قد يثير عدم اليقين في التفسير من جانب القارئ لكنه قد يكون مبررا نتيجة لعدة اسباب خاصة اذا كانت النصوص المصاغة تهدف الى ان تكون شاملة قدر الإمكان حتى تكون صالحة في اوسع نطاق في التطبيق ، او اذا كانت هذه النصوص تهدف للسماح بمزيد من الحرية للأطراف المعنية من الصياغة[3] .

المطلب الثالث : ان تكون الصياغة التشريعية سهلة الفهم

[1] Esther majambere , **clarty precision and unabrguituy : aspects for effective legistative drafting** , cmmonureath law bulletin , volume 37 , issue 3 , 2011 , p 417

[2] Alessandre flückiger , **le principe de clarté de loi ou l'ambiguité d'un ideal** , cahiers du conseil constitutionnel , n , 21 janver 2007 , p 5..8

[3] Maurizio gotte , **linguistic insights into legisalive drafting** , the theory and practice of legislation , volume2 , issue , 2014 , p 124 .

فالتشريع يجب ان يكون مفهوما من قبل جميع مستخدميه غير ان مفهوم هذا الشرط يتمتع بطابع نسبي ، اذ انه لا يفرض ان يكون الفهم ذو قيمة مطلقة بل يكفي فحسب تحقيقه علي الطائفة المستهدفة من الصياغة ، و على الرغم من ان التشريع يتعامل معا جميع المخاطبين به على اساس علمهم و فهمهم لأحكامه من جهة ، الا ان ذلك يفرض على القائمين بالصياغة من جهة اخرى بان يكون ذلك التشريع سهل الفهم و بالنتيجة سهل التطبيق و التعديل في نهاية المطاف .

الفرع الأول : مبررات الصياغة المفهومة

يجد هذا الشرط تبريره في عنصرين أثنين :

_ يعد الفهم اساس حصول القوانين على شرعيتها الديمقراطية كونها تنشأ من خلال تصويت البرلمانين عليها ، لذلك اذ كان هؤلاء البرلمانين لا يفهمون ما الذي يصوتون لأجله ، سوف تفقد القوانين جزءا كبيرا من تلك الشرعية

_ يعد الفهم اساس العدل ؛ فليس من العادل ان يتعرض الشخص لضرر بسبب قانون لا يفهمه خاصة اذا تعلق الأمر بالتقنينات الجنائية و الضريبية .

الفرع الثاني : الشروط الداعمة لصياغة مفهومة

يمكن تحقيق الفهم في الصياغة من خلال اتباع مجموعة من الشروط و التي تتمثل في :

_ ان لا تكون الاحكام طويلة و غير ضرورية فمن الصعب فهم النصوص التي تتشكل من عدة اسطر، لأنه و بحلول الوقت الذي يكون فيه القارئ قد وصل الي نهاية النص ربما يكون قد نسي بدايته .

_ من السهل فهم التشريعات اذ تم التعبير عنها بطريقة الإيجابية بدل السلبية ، فالقول " بانه يجب ان يكون الطلب مكتوبا " افضل من القول " و لن يتم قبول الطلب ما لم يكن مفرغا في سند مكتوب " .

_محاول استخدام الأمثلة في التشريع لتوضيح الأحكام للقارئ عن كيفية تطبيق القانون في الممارسات العملية

-تجنب الترابط المفرط بين التشريعات ، فكلما زادت عدد المرات التي ينتقل فيها القارئ بين الأحكام و القوانين كلما كان التشريع اقل وضوخا و واقل فهما ، مما يفرض علي الصائغ تجنب المراجعات الدائرية بالنص على حكم يحيل الى حكم اخر هو نفسه يشير

بالعودة الي الحكم الأول ، و تجنب المراجعات التسلسلية ؛ بالإشارة الى حكم اخر و الذي بدوره يحيل الي حكم ثالث و ما الى ذلك[1].

غير ان الملاحظ في الواقع العملي ان سهولة الفهم امر قد لا يكون مرحبا به في اوساط القانونين و القائمين على الصياغة نظرا لرغبة التفاخر و التباهي في العلم بالقانون.

البحث الثاني : الضوابط المتعلقة بإتصال الصياغة بالممارسات على ارض الواقع

إضافة الى ضوابط الصياغة المرتبطة بكتابة النص التشريعي ، يقع عاتق القائمين بالصياغة ايضا التأكد من ان التشريع المصاغ مرتبط بشكل مباشر بالسلوك الذي يسعى الى تعديله و ان يكون الشيء و الوصف القانوني لشيء متماثلان بشكل مباشر لغويا و عمليا و الا فإن القانون ينتقل الى بعد اخر منفصل تماما عن الواقع ، و متى توافر هذين الشرطين كان لازما إحاطة عملية الصياغة بمجموعة من المبادئ و التقنيات تضمن اتصالها بالواقع و التي نتناولها على النحو التالي :

المطلب الأول : صياغة المبادئ التي تعزز امكانية الوصول

ان تسهيل الإتاحة و البلوغ المادي و العقلي و الذهني للقانون و التعديلات الواردة عليه يشكل ضمانة اساسية في مواجهة عدم استقراره ، اذ ان الإتاحة و التمكن من الوصول السهل للقانون تنفي اهمية استقراره ،

و تجعله سهلا لتوقع و التنبؤ و التقدير و بتالي تحقيق الأمن القانوني [2] ، و الإتاحة بالمعنى العام لا تدخل في نطاق الصياغة ، فلا يكون بيد القائمين عليها نشر تشريعاتهم المصاغة . غير اننا تضمانه كمبدأ لصياغة لكون ان بعض من جوانبه يمكن ان ينفذها المحرر في صياغته للتشريع و تتمثل اهم هذه الجوانب في :

الفرع الأول : الاستعانة بنظام الإحالة

وذلك من خلال الاستشهاد بالأحكام القانونية التي من شأنها ان تساعد القارئ على فهم القانون[3] سواء من خلال احالته الي روابط داخلية داخل النظام الأساسي نفسه ، او الى

[1] Roman cormacain , **legislative drafting and the rule of law** , phd thessis , instittue of advanced legal stadies , universitty of london , 2017 , p 159 .

[2] دوني مختار ، **ضوابط جودة القاعدة القانونية** ،رسالة دكتوراه في العلوم تخصص علوم قانونية ، كلية الحقوق و العلوم سياسية ، جامعة جيلالي اليابس ، سيدي بلعباس ، 2015/2014 ، ص 339 .

[3] Roman cormacain , **Previous reference ,** p 58 .

روابط اخرى ذات صلة بأجزاء هذا النظام ، و يمكن ان تكون الإحالة ايضا الى روابط خارجية لقوانين اخرى ذات صلة بالنظام الأساسي المستخدم ، كما يمكن كذلك ان يكون للتشريع روابط خارجية تتضمن معلومات غير تشريعية ذات صلة بالنظام الأساسي قيد الإستخدام .

الفرع الثاني : تعزيز القدرة على التنقل داخل التشريع

وذلك من خلال استعمال عناوين قصيرة تشير الى محتوى القانون و تساعد في الترتيب المنطقي له و هي افضل طريقة لتلخيصه بأقصى قدر ممكن من الدقة سواء بتلخيص معنى القاعدة نفسه او بإعطاء فكرة عن محتوى الحكم داخل اقسام القانون [1]، بالإضافة الى هيكلة القانون و تنظيمه ليكون اكثر قابلية لتنقل بين احكامه من خلال تصنيفه الي كتاب و الكتاب الى أبواب ، و الأبواب الى فصول و الفصول الى اقسام .

الفرع الثالث :الترتيب المنطقي للمواد

لا يقل ترتيب مواد التشريع اهمية عن صياغة عباراته ، لما له من اثر في استنباط ما يدل عليه من احكام ، فترتيب مواد التشريع يساعد على عرض محتوياته بشكل منطقي و متسلسل و متسلسل ، و من ثم توصيلها الي المخاطبين بالتشريع بشكل يساعدهم على فهم و حسن تطبيق ما ورد فيه من احكام ، و يتم ترتيب هذه المواد تبعا لأهميتها او تبعا لعمومية و مضمون موضوعتها ؛ فالأهم قبل الأقل اهمية و العام قبل الخاص و الأحكام الأساسية قبل الاستثنائية و الأحكام الموضوعية قبل الإجرائية ، بالإضافة الى ترتيبها حسب مسارها الزمني كما تتسلسل فعلا في الواقع العملي ، ويتعلق الأمر نفسه على ترتيب فقرات المادة الواحدة او ترتيب جملها[2] .

المطلب الثاني : صياغة المبادئ التي تعزز القدرة على التنبؤ

يقصد بالقدرة علي التنبؤ بالقانون ؛ ان المخاطبين به يمكنهم التنبؤ بالعواقب القانونية لأفعالهم بالرجوع له[3] ، اي ان القدرة على التنبؤ تقاس على اساسا المعرفة بأثر هذا القانون ، و لتحقق هذه المعرفة ارتبط شرط التنبؤ بالتشريع بجملة من مبادئ

---

[1] Roman cormacain , **Previous reference ,** p 61 .

[2] بوزيدي بن محمود ، **احترام اصول الصياغة التشريعية في ضوء اجتهادات المجلس الدستوري الجزائري** ، دفاتر السياسة والقانون ، الجزائر ، المجلد 12 ، العدد 20 ، 2020 ، ص 47-48 .

[3] Roman cormacain , **Previous reference ,** p 87 .

الصياغة و التي تشكل ضمانة اساسية لجودة التشريعات و ضبط الصياغة التشريعية و تتمثل هذه المبادئ اساسا في :

_**الأثر الفوري للقانون :** فإمكانية التنبؤ تتطلب ان يكون القانون مستقبليا ، اي ان يسرى من تاريخ نشره و لا يسرى على الماضي ، فالأثر الرجعي للقانون يلغى إمكانية التنبؤ به ، كما ان التشريعات التي تتعارض معا الحقوق القائمة هيا ايضا تلغي امكانية التنبؤ بالقوانين الماضية و التي اكتسبت على اساسها هذه الحقوق ، وبتالي يشترط لتحقيق امكانية التنبؤ الحرص على ان يكون التشريع قابلا لتوقع و الاحتمال .

_**دقة الصياغة :** بحيث يعرف القارئ حدود القانون و تفاصيله بشكل يسمح له بمعرفة تأثيره .

_**استقرار التشريع :** وهو ما يسمح بسهولة التنبؤ بالقوانين ، غير انه و نتيجة للحاجة المستمرة في تعديل و إلغاء التشريعات ، يمكن القول ان الاستقرار مبدأ صياغة ضعيف حيث يمكن ازالته اذا كان هناك سبب وجيه لذلك .

_**بداية واضحة لتشريع :** و هذا ما يساهم في تعزيز القدرة على التنبؤ به ، فإذا كان المخاطب بالتشريع يعرف في البداية متي سيدخل هذا التشريع حيز التنفيذ او اذا اعطيت له معلومات واضحة حول تاريخ البدء فسوف يساعده ذلك وبشكل كبير بمعرف اثر هذا التشريع[1] ، و يمكن القيام بذلك بعدة طرق سواء بتحديد تاريخ البدء عند الإصدار او تقديم موعده ، ويطبق هذا المبدأ بنفس الاحكام على الإلغاء ايضا.

_**عدم التعارض بين احكام القانون :** فالاتساق في الصياغة يعزز القدرة علي سلامة التنبؤ ، وبتالي فإن احتواء القانون المعتمد على احكام مكررة و تناقضات مباشرة داخل القانون الواحد او غير مباشرة بتعارضه مع القوانين القائمة قد يلغى امكانية التعرف على اثره [2].

_**صياغة آليات التنفيذ :** فأثر التشريع لا يمكن التنبؤ به ، و التشريع نفسه لا قيمة له الى حد كبير ، اذ لم توجد اليات لتطبيقه و يتطلب التنفيذ شيئين ؛ الاول يتمثل في رغبة الدولة في تنفيذ التشريع على ارض الواقع ، و الثاني يتمثل في صياغة العمليات و

[1] Roman cormacain , **Previous reference ,** , p 129 .
[2] **Same reference** , p 131 .

الإجراءات التي تسمح بتنفيذ التشريع ، و هذا ما يقع الى حد بعيد في نطاق اختصاص القائمين على الصياغة اذ يمكنهم ضمان هذا التنفيذ بتضمين الياته داخل التشريع [1].

_**تجنب او ضبط السلطة التقديرية :** فلا مفر من ان يؤدي التقدير الى عدم القدرة على التنبؤ بمدى حرية التصرف التي تمارس من طرف المكلف به ؛ فإذ كان بإمكان الوزراء ببساطة فعل ما يعتقدون انه مناسب لن يكون هناك سيادة للقانون و لا قدرة على التنبؤ بأحكامه ، غير انه و نظرا للحاجة لهذه السلطة التقديرية في تحقيق ادارة فعالة و ما لها من فائدة في مجال العدالة و القضايا الفردية كان لازما على القائمين بالصياغة إحاطتها بجملة من الضوابط سواء من خلال تقييد حرية هذا التصرف و صياغة اليات لشكوى او المراجعة[2].

المطلب الثالث : تقييم الأثر التنظيمي للقانون

يعد هذا التقييم من بين التقنيات الاساسية الفاعلة في مطابقة الصياغة للواقع و دراسة مدى تأثيرها عليه ، فهو من بين الأدوات اللازمة لتحسين جودة التشريعات الجديدة و القائمة ، و يعرف بكونه اداة منهجية التي يمكن ان يستخدمها القائمون علي الصياغة لجعل القانون اكثر فاعلية من حيث اتصاله بالواقع بحيث يساهم في تقدير الحاجة الى التشريع و تقييم المشكلة و وبيان اسبابها ، و تقييم التنظيم من حيث التكلفة و الفائدة و النوعية[3]، و هذه الأداة لا تساعد فحسب القائمين على الصياغة بل حتى صناع القرار المتعلق بسياسة الحكومة و اعضاء البرلمان المعروض امامهم التشريع حتي تزيد من قدرتهم على قراءته و فهمه بشكل افضل ، و يمتد اثر هذا التقييم حتى علي المخاطبين بالتشريع و ذلك من خلال تحقيق المصلحة العامة و تحسين القرارات التي يتلقاها المخاطب بالتدخل[4] ، و ينقسم هذا التقييم الى :

الفرع الأول :انواع نظم التقييم حسب درجته

تنقسم نظم التقييم الى 3 انواع اساسية تتمثل في :

---

[1] **Same reference ,** p 151 .

[2] Roman cormacain , **Previous reference ,** p 156 .

[3] Kai hawerstein , **introduction to legistalative drafting references and techniques** , permanent secretariate of the committee for legal and judicial reform (ministry of justice) , p 58

[4] محمود علاوية ، الاء حماد ، رزان البرغوث ، **دليل تقييم الأثر التنظيمي للتشريعات و التدخلات الحكومية** ، مؤسسة الناشر ، فلسطين ، 2017 ، ص 15 .

1. **التقييم الأولي :** يتضمن تحليلا عاما بناءا على معلومات موجودة بالفعل و تقديرا للمخاطر المتوقعة ، وتقييما للفوائد و تكاليف ، كما يساعد في تحديد المناطق التي تحتاج الى المزيد من المعلومات .
2. **التقييم الجزئي :** يعتمد هذا التقييم اساسا على التقييم الاولى ، و يتطلب مزيدا من المناقشات و البيانات و الاستشارات الغير رسمية ، حيث يتضمن تحليلا للخيارات المطروحة و تطويرا لطرق التوافق المتبعة .
3. **التقييم الكلي :** يضمن هذا النوع من التقييم معلومات مجددة على ضوء استشارة الجماهير و مزيدا من المعلومات بناءا على التحليل ، ويتم ارفاق هذا التقييم بالقانون عند عرضه على البرلمان ويعتبر تقيما نهائيا عند توقيه من طرف الوزير المسؤول[1].

الفرع الثاني : انواع نظم التقييم حسب زمن القيام به

يلعب التقييم دورا اساسيا في تحقيق جودة التشريعات الجديدة و مدى توافق جودة التشريعات القائمة و ذلك من خلال :

1. **التقييم المسبق :** يمكن من تقييم جودة الصياغة بناءا على درجة توافقها مع الواقع ، فيهدف هذا النوع من التقييم الى التأكد من امتلاك اصحاب القرار كافة المعلومات المطلوبة و يتضمن ذلك مراعات جميع خيارات تطبيق السياسات المرتبطة بالقانون ، و يتكون هذا التقييم في ابسط صوره من قائمة مراجعة تظم كافة الخطوات المطلوبة في عملية التقييم[2] .
2. **التقييم اللاحق :** يمكن من تقييم جودة الصياغة بناء على درجة توافقها مع الواقع العملي و تأثيرها مقارنة بالقواعد القانونية القائمة فعلا ، فيساهم بصورة واضحة في مراجعة القواعد القانونية القائمة ، حيث يوفر البيانات الكافية عن كفاءة و فعالية القانون و درجة تأثيره مبرزا عيوبه ونواقصه ، مما يتيح الفرصة لدراسة الإجراءات المطلوبة للإصلاح سواء كانت تخص تبسيط و تسيير او إلغاء القانون او مراجعة السياسات التشريعية بحد ذاتها[3].

الخاتمة:

[1] بوزيدي بن محمود ، **مرجع سابق** ، ص 78 .
[2] **المرجع نفسه** ، ص 78 .
[3] **المرجع نفسه** ، ص 79 .

من خلال هذه الدراسة ؛ بينا أهم الضوابط اللغوية و القانونية التي من شأنها التأثير على صياغة النصوص التشريعية و تحقيق متطلبات جودة هذه الصياغة ، و بتالي ضمان انتاج تشريعات اكثر كفاءة و فعالية من حيث اتصالها بالممارسات علي ارض الواقع و تأثيرها على سلوك الذي تسعى الى تعديله و حمايتها لاستقرار حقوق و حريات الأفراد داخل المجتمع .

و في ختام هذه الورقة البحثية يمكن ان نخلص الى **النتائج** التالية :

_السعي وراء الوضوح هو الهدف الأساسي الذي يجب ان يستهدف في صياغة مشروع القانون .

_ان الركائز الاساسية التي تبنى عليها جودة الصياغة التشريعية تفرض مسبقا قدرة المخاطبين بها على فهمها ، فبدون الفهم تصبح شروط امكانية الوصول و التنبؤ شروطا عديمة القيمة .

_فهم و وضوح القوانين له مفهوم نسبي فهو مرتبط بالجهة او الفئة المستهدفة من الصياغة فمستوى الفهم لشخص العادي ليس نفسه بالنسبة للقضاة و برلمانين ... الخ ، فلا يلزم ان يكون التشريع مفهوما بشكل مجرد بل يجب ان يرتكز على خصائص المستخدم .

_التعقيد في التشريع و عدم وضوحه قد يكون ناتجا على اهداف سياسية غير دقيقة او تعليمات متسرعة او ضغط شعبي او اعلامي او سياسي ، فالسياسات الغير متماسكة تنتج تشريعا غير مفهوم بناء على العلاقة الوظيفية بين السياسة و التشريع .

_لا يمكن التنبؤ بالقانون اذ كان هناك انفصال بين لغة التشريع و الواقع ، فالاتصال بين التشريع و الواقع هو اساس علم المخاطب التشريع بأثاره و هو الركيزة الاساسية التي تبنى عليها جودة التشريعات وتقاس عليه مدى كفاءتها و فعاليتها .

_ان صياغة المبادئ التي تعزز امكانية الوصول و إتاحة التشريعات تعد اداة فعالة في مواجهة عدم الاستقرار التشريعي و دعم الأمن القانوني .

_تعد مراقبة و تقييم القوانين و اللوائح قبل اصدارها امر ضروري لتقييم الجودة من حيث الفعالية والامتثال ، كما تعتبر اداة ايضا لكيفية مراجعة وتقييم القوانين الحالية القائمة و تقديم مقترحات لمراجعتها .

وعلى ضوء ذلك **نقترح** :

_زيادة الدراسات العلمية لضوابط و متطلبات الصياغة التشريعية فهي قليلة نسبيا ، فلا يزال رجال القانون و اللغويين يركزون في الغالب على الأسئلة المتعلقة بتفسير القانون و بتالي يتجاهلون منظور التكوين .

_اتخاذ تدابير لتسهيل إنتاج النصوص التشريعية التي يسهل فهمها و تكون اكثر شفافية ، مع التركيز على صياغتها بلغة واضحة و دقيقة

_ان يفعل دور الجان المكلفة بصياغة القوانين و اللوائح الجديدة في اقتراح الطرق و الكيفيات التي يمكن ان تكون عليها الصياغة اكثر وضوحا .

_مراعات معايير جودة الصياغة الدولية في تحديث أطرنا القانونية ليس فقط بسن قوانين جديدة للوفاء بمتطلبات الدستور و الالتزامات الدولية بل ايضا بمراجعة أطرنا القانونية القائمة ، و ذلك من خلال المراجعة العملية لتلك المعايير الدولية و تطوير ملاحظات حول كيفية الصياغة الجيدة و بتالي جعل القانون أكثر كفاءة و فعالية مما ينعكس ايجابا على جودة التشريع .

_تطوير القدرات داخل المؤسسات الحكومية في مجال الصياغة التشريعية لمراجعة القوانين و اللوائح القائمة و إصدار قوانين و لوائح جديدة .

_توفير مراجع نظرية و عملية لتطوير مهارات الصياغة التشريعية ، و إضفاء بيئة تعليمية مؤسساتية لتدريب على هذه المهارات .

قائمة المصادر و المراجع :

اولا : المراجع

أ. بالعربية

1. الكتب :

_ محمود علاوية ، الاء حماد ، رزان البرغوث ، **دليل تقييم الأثر التنظيمي للتشريعات و التدخلات الحكومية** ، مؤسسة الناشر ، فلسطين ، 2017 .

2. الرسائل الجامعية :

_ دوني مختار ، **ضوابط جودة القاعدة القانونية** ،رسالة دكتوراه في العلوم تخصص علوم قانونية ، كلية الحقوق و العلوم سياسية ، جامعة جيلالي اليابس ، سيدي بلعباس ، 2015/2014

3. المقالات :

_ بوزيدي بن محمود ، **احترام اصول الصياغة التشريعية في ضوء اجتهادات المجلس الدستوري الجزائري** ، دفاتر السياسة والقانون ، الجزائر ، المجلد 12 ، العدد 20 ، 2020 ، من الصفحة 36 الى الصفحة 56 .

_ شيشون عبلة ، خلفة نادية ، **الصياغة التشريعية الجيدة كأداة لتدعيم الحكم الراشد في الجزائر** ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، المجلد 9 ، العدد 1 ، جانفي 2022 ، من الصفحة 487 الى الصفحة 518 .

ب . بالفرنسية :

1. **Articles :**

_ Alessandre flückiger , **le principe de clarté de loi ou l'ambiguité d'un ideal** , cahiers du conseil constitutionnel , n21, janver 2007 , pages 300-336 .

ج. بالإنجليزية

1. **Book :**

_ Kai hawerstein , **introduction to legistalative drafting references and techniques** , permanent secretariate of the committee for legal and judicial reform (ministry of justice)

2. **Doctoral theses :**

_ Roman cormacain , **legislative drafting and the rule of law** , phd thessis , institue of advanced legal stadies , universitty of london , 2017.

_Constantin stefanou , **the influense of drafting instructions on the quality of legislation in grenada ,** institute of advanced , (l.l.m) in advanced legislative studies (IALS), 2012-2014 .

3. **Articles :**

_ Esther majambere , **clarty precision and unabrguituy : aspects for effective legistative drafting** , cmmonureath law bulletin , volume 37 , issue 3 , 2011, Pages 417-426.

_Maurizio gotte , **linguistic insights into legisalive drafting** , the theory and practice of legislation , volume 2 , issue 2 ,2014 , Pages 123-143.